الأمم المتحدة

TD/B/C.I/MEM.2/47

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

Distr.: General
21 May 2019
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة والتنمية
اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالسلع الأساسية والتنمية
الدورة الحادية عشرة
جنيف، ١٥ و١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالسلع الأساسية والتنمية عن دورته الحادية عشرة

المعقود في قصر الأمم، في جنيف، يومي ١٥ و١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩

GE.19-08308(A)

1908308

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٣

أولاً – موجز الرئيس ٣

ألف – الجلسة العامة الافتتاحية ٣

باء – التطورات الأخيرة في أسواق السلع الأساسية والتحديات المطروحة والفرص المتاحة في هذه الأسواق ٣

جيم – إدارة مخاطر أسعار السلع الأساسية في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية ٩

ثانياً – المسائل التنظيمية ١٤

ألف – انتخاب أعضاء المكتب ١٤

باء – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل ١٤

جيم – نتائج الدورة ١٤

دال – اعتماد تقرير الاجتماع ١٥

المرفق

الحضور ١٦

مقدمة

١- عُقدت الدورة الحادية عشرة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالتجارة والخدمات والتنمية في قصر الأمم في جنيف، سويسرا، يومي ١٥ و١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

أولاً- موجز الرئيس

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

٢- أكدت مديرة شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية أهمية الدورة، لا سيما أن ٦٧ في المائة من البلدان النامية و٨٠ في المائة من أقل البلدان نمواً تعتمد على السلع الأساسية.

٣- وبيّنت نائبة الأمين العام للأونكتاد، في بيانها الافتتاحي، التحديات التي يطرحها الاعتماد على السلع الأساسية، باعتبار ذلك محنة تعاني منها بلدان نامية عديدة. فهذا الاعتماد يجعل البلدان النامية سريعة التأثر بالصدمات وبتقلبات الأسعار. ولاحظت أن هذه البلدان لم تحرز على مدى العقدين الماضيين تقدماً يُذكر في طريق التنويع الاقتصادي.

٤- ودعت المشاركين إلى استكشاف ما يمكن اتخاذه من تدابير للتصدي لتقلب أسعار السلع الأساسية. وأشارت إلى أن الإجراءات الممكنة تشمل استخدام الصكوك المالية القائمة على السوق، والتدابير المالية، وبورصات السلع الأساسية، والتأمين، وإدارة المخاطر المتصلة بالمناخ. وفي المدى البعيد، لا يمكن للبلدان أن تحصّن نفسها من الآثار السلبية لتقلبات الأسعار إلا عن طريق تنويع اقتصاداتها وصادراتها. وأفادت بأن الأونكتاد بصدد إعداد تقرير عن التفاعل بين تغير المناخ والاعتماد على السلع الأساسية من المقرر استكماله في وقت لاحق من عام ٢٠١٩.

باء- التطورات الأخيرة في أسواق السلع الأساسية والتحديات المطروحة والفرص المتاحة في هذه الأسواق

(البند ٣ من جدول الأعمال)

١- الزراعة

٥- لدى تقديم هذا البند من جدول الأعمال، استرعى ممثل عن أمانة الأونكتاد الانتباهَ إلى الوثيقة TD/B/C.I/MEM.2/45، المعنونة "التطورات الأخيرة والتحديات والفرص في أسواق السلع الأساسية" وقدم نبذة عامة عن الاتجاهات الأخيرة في أسواق السلع الأساسية وعن التوقعات الخاصة بهذه الأسواق.

٦- وقدّم ممثلو الكيانات التالية عروضاً: الوفد الدائم للاتحاد الأفريقي لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، وأمانة نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وFarm Bridge International، ووزارة التجارة في مالي.

٧- ويمثل الاعتماد على السلع الأساسية سمة بارزة في الاقتصادات الأفريقية، بعكس بلدان أمريكا الجنوبية وآسيا التي تعتمد بدرجة أقل على السلع الأساسية. فهناك عدد قليل فقط من

البلدان الآسيوية التي تعتمد على السلع الأساسية. وقد أدى ضعف النمو في الاقتصاد العالمي وتراجع الواردات من الصين إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية. وتبيّن مؤشرات الأونكتاد لأسعار السلع الأساسية في السوق الحرة تراجعاً عاماً لأسعار السلع الأساسية في عام ٢٠١٨.

٨- وأفاد محاورٌ، في عرضه، بأن الاستراتيجية الأفريقية للسلع الأساسية التي اقترحها الاتحاد الأفريقي تسعى إلى تعزيز القدرة التنافسية للبلدان المصدِّرة للسلع الأساسية في أفريقيا. وتشمل القضايا التي تعالجها الاستراتيجية التنويع وإضافة القيمة، والتصنيع القائم على السلع الأساسية، واستغلال الثروة من الموارد الطبيعية لتحقيق التحول الهيكلي. غير أنه من المرجَّح أن يتأثر تفعيل بنود الاستراتيجية بالتصديق في تموز/يوليه ٢٠١٩ على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وتهدف الرؤية الأفريقية للتعدين، المشمولة في الاستراتيجية، إلى مساعدة البلدان على تنفيذ الاستراتيجية في جوانبها المتعلقة بالموارد المعدنية من خلال المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن الذي يختص بتقديم المشورة الفنية والمعلومات بشأن الموارد والسياسات والتطورات التي تطرأ في الأسواق. واختتم بالقول إن المناقشات بشأن تنفيذ الاستراتيجية لا تزال جارية.

٩- وقدم محاورٌ معلومات محدَّثة عن الصكوك المنبثقة عن مبادرة مجموعة العشرين بشأن شفافية السوق الزراعية. وأفاد بأن أمانة نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية تقدم معلومات شهرية عن أربعة محاصيل رئيسية، هي الذرة، والأرز، وفول الصويا، والقمح.

١٠- وقدم محاورٌ آخر إسقاطات تغطي فترة ١٠ سنوات وتتعلق بمعلومات عن السلع الأساسية الزراعية الرئيسية تشمل توقعات بشأن الطلب على الأغذية والأعلاف والوقود، بالإضافة إلى معلومات عن الاستخدامات للأغراض الصناعية حسب المنطقة. ويُتوقع أن تحرّك البلدان الناشئة نموَّ الوقود الأحيائي، وبخاصة البرازيل. وستتزعم الصين والهند إنتاج المنيهوت، وزيت النخيل، والبذور الزيتية. وستدفع الصين الطلب على الأعلاف، في حين ستشهد منطقة جنوب شرق آسيا نمواً في الطلب على اللحوم. ويُتوقَّع أن ينخفض الطلب على البروتين الحيواني ومنتجات الألبان المأمونة في البلدان المرتفعة الدخل. وبالمقابل، يُتوقع أن يزيد الطلب على الأغذية الأساسية في البلدان المنخفضة الدخل.

١١- واستعرض محاورٌ آخر الاتجاهات الأخيرة في أسواق البن والكاكاو. ورغم العائدات الكبيرة التي تدرها التجارة في هاتين السلعتين الأساسيتين، لا يزال صغار المنتجين، ولاسيما في أفريقيا، يعانون الفقر لأنهم يحصلون على حصة صغيرة فقط من السعر النهائي. وأشار إلى أن تعزيز التنسيق بين البلدان الأفريقية المنتجة للكاكاو، التي تتحكم في نسبة ٨٥ في المائة من الإنتاج العالمي، يمكن أن يعود بفوائد إضافية على هذه البلدان. وفي الختام، أفاد بوجود فرص كبيرة للتنويع الرأسي والأفقي في سلاسل قيمة البن والكاكاو.

١٢- وقدّم محاورٌ عرضاً لقطاع القطن في مالي الذي يستخدم نحو ١,٥ مليون عامل. وأفاد بأن الشركة المالية للنهوض بقطاع النسيج تتولى تنسيق الإنتاج، والتسويق، والحلج، وتجهيز بذور القطن، وتصدير القطن. وقد سجل إنتاج القطن زيادة حادة خلال السنوات العشر الماضية نتيجة الإصلاحات التي شملت السياسة العامة والدعم المقدم من الحكومة منذ ٢٠١١ في سياق ارتفاع الأسعار الدولية. ويُعزى نجاح استراتيجية القطن في مالي إلى التزام الحكومة وتنفيذ استراتيجية شاملة للتنمية الريفية. وقد استُخدم القطن لتعزيز الأمن الغذائي من خلال الآثار الخارجية الإيجابية الناتجة عن توزيع المدخلات لأغراض المحاصيل الأخرى التي يزرعها منتجو

القطن واستخدام بذور القطن لإنتاج العلف الحيواني. وتشمل التحديات المطروحة الطابع الموسمي للإنتاج وتعرية التربة والطفيليات.

١٣- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، أكد خبير أن بلده حقق اكتفاءه الذاتي من الأرز بفضل الحوافز الممنوحة لتوسيع المساحات المزروعة وتحسين المحاصيل. ودعا الأونكتاد إلى النظر في إجراء بحوث حول زبدة الكريتة وجوز الكاشيو، باعتبارهما سلعتين أساسيتين تتسمان بالأهمية بالنسبة لبلده. وطلب خبير آخر إلى الأونكتاد أن يقدم المشورة إلى البلدان التي ترغب في النهوض بقدرتها التنافسية التصديرية.

١٤- واقترح بعض الخبراء أن تُراجَع مسألة الاتفاقات التجارية لتصحيح الاختلالات الكبرى في التوازن بين البلدان المتقدمة والبلدان المنخفضة الدخل والمساعدة على الحيلولة دون أن تتحول هذه الاتفاقات إلى حواجز أمام التجارة. وتشمل هذه الحواجز التدابير الصحية والمتعلقة بالصحة النباتية، والحواجز التقنية المعوقة للتجارة، والاتفاقات المتعلقة بالسلع الأساسية. وللتصدي لمشكلة الاعتماد على السلع الأساسية، اقترح خبير أن تقدم الحكومات المزيد من الدعم للمزارعين، ولاسيما من خلال نقل التكنولوجيا لمساعدتهم على إضافة القيمة إلى السلع الأساسية التي ينتجون. وسلط خبير آخر الضوء على أهمية الإرادة السياسية للتحقق من أن المزارعين يحصلون على الحوافز المناسبة ويشاركون في المفاوضات على الأسعار المدفوعة للمُزارع والحواجز التجارية. وبينما اعتبر خبير أن الإعانات المقدمة من البلدان المتقدمة تجعل من الصعب على البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية أن تتنافس في الأسواق الدولية، أفاد خبير آخر بأن الأوضاع في البلدان التي يعيش فيها المزارعون على الإعانات لا تنبؤ بخير. زد على ذلك أن البلدان المتقدمة تقدم إعانات إلى مزارعيها، في حين يدفع المزارعون في البلدان النامية الضرائب للحكومة.

١٥- وفيما يتعلق باستراتيجيات التنويع، اقترح ممثل عن أمانة الأونكتاد أن تركز البلدان التي تعتمد بدرجة كبيرة على سلعة أساسية واحدة (النحاس) مثل زامبيا، على التنويع الرأسي فقط - مشيراً إلى الفرص الأخرى التي يمكن أن يتيحها قطاع الزراعة أو قطاع الصناعة الزراعية. وساق مثال كوستاريكا التي تمكنت من الحد من اعتمادها على البن عن طريق تنويع اقتصادها ليشمل سلعاً أساسية زراعية أخرى، بالإضافة إلى التصنيع والخدمات.

١٦- وبخصوص القدرة التنافسية، سلط بعض الخبراء الضوء على إمكانية الاستفادة من الفرص التي تنطوي عليها التجارة بين الجنوب والجنوب، بما في ذلك فرص النفاذ إلى الأسواق التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، على سبيل الذكر لا الحصر. وأعرب آخرون عن الانشغال إزاء الوضع الراهن الذي يتميز باختلال التوازن في أسواق السلع الأساسية. فالبلدان النامية الأفريقية المعتمدة على السلع الأساسية هي في نفس الوقت مستوردة صافية للأغذية ومصدرة للمعادن الاستراتيجية من قبيل الكوبالت الذي يشكل عنصراً رئيسياً في البطاريات التي تُشغِّل السيارات الكهربائية. وأكدوا ضرورة تغيير الخطاب السائد منذ ٦٠ عاماً. وفي هذا السياق، ينبغي التعريف بالتجارب الناجحة في مجال التنمية في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية.

١٧- واقترح خبير أن تقيّم أمانة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وأمانة الأونكتاد أثر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على أسواق السلع الأساسية الأفريقية وتقترح تدابير

لمساعدة المزارعين على التكيف مع الانخفاضات الحادة في الأسعار. وأشار خبير إلى تعاقب فترات العجز والفائض أحياناً في أسواق معينة مثل سوق الكاكاو. وأوصى بوضع وتنفيذ برامج لتحقيق الاستدامة وإدارة الإنتاج كوسيلة للتكيف مع تغير المناخ.

٢- المعادن، والخامات والفلزات، والطاقة

١٨- شارك خبراء في حلقة نقاش حول المعادن، والخامات والفلزات، والطاقة. وكان الفريق مكوناً من ممثلين عن الكيانات التالية: مكتب مستقل لتقديم الخدمات الاستشارية في مجالي الطاقة والتعدين، وشعبة التجارة في السلع في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وحكومة أرمينيا، ومنظمة البلدان المصدرة للنفط، وجامعة وبستر، في جنيف، سويسرا.

١٩- وقدم المحاور الأول لمحة عامة عن سوق الفلزات الأولية المستخدمة في إنتاج البطاريات (الليثيوم، والكوبالت، والنيكل). وقال إن حالة التوتر في الأسواق التي سببها النمو في الطلب تلبيةً لاحتياجات سوق السيارات الكهربائية الآخذة في النمو كمحرك رئيسي لأسعار الكوبالت بلغت ذروتها في عام ٢٠١٨، ثم أعقب ذلك انخفاض في الأسعار نتيجة الفائض في العرض. وزاد الطلب أيضاً على الفلزات الأخرى المستخدمة في إنتاج البطاريات، مثل المنغنيز والغرافيت والفاناديوم، كما ارتفعت الأسعار نتيجة ميل المستهلكين إلى مراعاة الجانب البيئي في استهلاكهم للطاقة. وبالنظر إلى الشواغل المتعلقة بتغير المناخ، يُتوقع أن تهيمن بطاريات أيونات الليثيوم على الأسواق في المستقبل. ورغم حالة التوازن السليم السائدة في الأسواق حالياً، سيكون من الصعب تحقيق التوازن بين النمو والطلب في المستقبل، الأمر الذي قد يؤدي إلى سوق متقلبة.

٢٠- وقدم المحاور الثاني عرضاً عن قطاع التعدين في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وهي بلد غير ساحلي وُهب ثروة كبيرة من الموارد المعدنية. وقال إن البلد يعتمد على قطاع التعدين، لكنه يواجه صعوبات في تصدير معادنه بسبب انعدام البنى التحتية اللازمة للتجارة والتقلبات في الأسعار. وأفاد بأن الخطة الخمسية الثامنة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية تهدف، في جملة أمور، إلى جذب الاستثمار والنهوض بإنتاج المعادن وتطوير قطاع تجهيز المعادن وإضافة القيمة قبل التصدير. ويجري أيضاً تنفيذ خطط أخرى لمواءمة التشريعات المتعلقة بأنشطة التعدين لتيسير الاستثمار في القطاع. وأفاد بأن حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ليس لديها سياسة محددة للتصدي لتقلبات الأسعار مؤكداً انها قد اقرت بضرورة تنويع اقتصادها للتخلص من اعتمادها على قطاع التعدين.

٢١- وأشار المحاور الثالث إلى التقدم المحرز في مجال اعتماد تكنولوجيات الطاقة الشمسية وإلى الانخفاض الهام في التكاليف. ولاحظ، مع ذلك، أن الطاقة الشمسية لا تزود إلا ٢ في المائة من مزيج الطاقة العالمي. وأكد الحاجة إلى زيادة اعتماد الطاقة الشمسية بمقدار عشرة أضعاف خلال السنوات الثلاثين المقبلة حتى لا يتجاوز متوسط الارتفاع في درجة الحرارة العالمية درجتين مئويتين. وأشار إلى الحوافز الكفيلة بدفع استعمال الطاقات الشمسية، من قبيل فرض التزامات على المرافق العامة، وتقديم الإعانات لمنشآت الطاقة الشمسية، ومنح علاوات للمنتجين.

٢٢- وقدم المحاور الرابع عرضاً موجزاً عن سوق النفط العالمية تطرق فيه إلى نمو إمدادات النفط، والمخزونات، وتقلب الأسعار. وقال إن زيادة الإنتاج في البلدان الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط تجاوزت الطلب في الفترة بين ٢٠١٤ و٢٠١٦ وساهمت في تجميع المخزونات، الأمر الذي أثر تأثيراً سلبياً على أسعار النفط والاستثمارات في أنشطة الاستكشاف والإنتاج. ولاحظ أن هبوط الأسعار يؤثر في مستوى الإيرادات والاستثمارات ويعرض أمن التزويد للخطر. وأفاد بأن المنظمة بذلت جهوداً لتحقيق التوازن في السوق عن طريق تعديل الإنتاج في البلدان الأعضاء فيها والتعاون مع البلدان غير الأعضاء في إطار إعلان التعاون الموقَّع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وساعد هذا التعاون على التخلص من الفائض وتحقيق استقرار الأسعار في الفترة بين ٢٠١٦ و٢٠١٨. وساهم بعض المحددات الأساسية الخارجة عن نطاق السوق، من قبيل المستثمرين الماليين في أسواق النفط الخام والقيود المفروضة على التجارة والتوترات الجيوسياسية، في دفع أسعار النفط الخام. ولاحظ، بالإضافة إلى ذلك أن من المهم تحديد هذه العوامل المحركة بغية التصدي لتقلب الأسعار.

٢٣- وقدم المحاور الخامس عرضاً موجزاً عن التطورات في سوق النفط الخام وآفاقها. وأشار إلى نمو الاستهلاك العالمي من الطاقة الأولية، والتغير في تكوين مزيج الطاقة العالمي الذي يُعزى بدرجة كبيرة إلى الشواغل المتعلقة بانبعاثات غازات الدفيئة وتغير المناخ. وبينما تراجعت حصة النفط الخام في مزيج الطاقة العالمي، ما انفك الاستهلاك يرتفع، نتيجة النمو السكاني، وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ. ويتطلب خفض الانبعاثات من ثاني أكسيد الكربون بالتزامن مع زيادة الاستهلاك توافر مجموعة من الشروط تشمل الإرادة السياسية والتقدم التكنولوجي وجهداً من القطاع بغية ترجمة السياسات إلى إجراءات ملموسة تؤثر في البيئة وفي تغير المناخ.

٢٤- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، ناقش عدة خبراء مسألة الطاقة المستدامة، ولا سيما الطاقة الشمسية. وقال خبير إن الطاقة الشمسية تتيح إمكانيات ضخمة لبلدان افريقيا على الرغم من أنها لا تزال تمثل جزءاً صغيراً فقط من مصفوفة الطاقة. وطلب إلى الأونكتاد أن يدعم تطوير إنتاج الطاقة الشمسية واستخدامها. وتساءل عن الأسباب التي تُثني الدول عن النهوض بالطاقة الشمسية وعن آفاق تطويرها في أفريقيا، لاسيما أن الطاقة الشمسية يمكن أن تساعد في التصدي للتحديات الرئيسية المطروحة، من قبيل زيادة النفاذ إلى الإنترنت. وتساءل خبير آخر عن الكيفية التي يمكن بها للبلدان أن تبتعد عن النفط وتنهض بالطاقة النظيفة. ولاحظ أن البلدان المتقدمة تمتلك التكنولوجيا اللازمة في حين تواجه البلدان النامية صعوبة في الحصول عليها.

٢٥- ورداً على هذه التساؤلات، أشار أحد المحاورين إلى أن تطوير الطاقة الشمسية لا يمثل وصفة سحرية على الرغم من الأهمية التي يتسم بها هذا النوع من الطاقة بالنسبة إلى القارة الأفريقية؛ فعلى سبيل المثال، لا يمكن الاعتماد على الطاقة الشمسية لتشغيل المنشآت الصناعية. ومع ذلك، يمكن أن تساهم الطاقة الشمسية في سد الفجوة في الطلب المنزلي على الكهرباء، كما هي الحال في العديد من البلدان الأفريقية. وأكد ضرورة مراجعة سياسات الطاقة بغية دعم الطاقات المتجددة، لا سيما أن بعض البلدان لا يزال يتبع سياسات تقوم على تقديم الإعانات لقطاع النفط. وثمة حاجة أيضاً إلى اتباع سياسات في مجال النهوض برأس المال البشري تشجع أعمال الإنشاء، والصيانة، والمهارات المتصلة بتطوير الطاقة الشمسية.

ولاحظ محاور آخر أن عدداً كبيراً من سكان أفريقيا لا يستفيدون من خدمات شبكة الكهرباء؛ وأشار إلى المزايا والعيوب التي ينطوي عليها توسيع شبكة الإمداد بالكهرباء مقارنةً بالاعتماد على الشبكات المُصغَّرة أو على وحدات مستقلة من خارج الشبكة، باعتبار أن هذه الوحدات لا تشكل بديلاً عن الشبكة، ولا سيما بالنسبة للصناعة. وأشار كذلك إلى ضرورة التصدي للتحديات السياسية والمالية والصعوبات الأخرى التي تعترض جهود تطوير الطاقة المتجددة، بما في ذلك التحدي الذي يطرحه عدم توافر الشمس والريح بصورة منتظمة. واختتم بالقول إن نمو الطاقة الشمسية لا يزال بطيئاً وإن القطاع يحتاج إلى دفعة قوية لحفز عملية التطوير إذا أُريد تحقيق الهدف المتمثل في حصر ارتفاع درجات الحرارة في حدود درجتين مئويتين. وأفاد محاور آخر بأن الطاقة الشمسية غير متوفرة بصورة منتظمة في بلده بسبب أنماط الطقس الموسمية، في حين أشار محاور آخر إلى أن الطاقات المتجددة متوافرة في البلدان النامية بأسعار معقولة أكثر من أي مصدر آخر من المصادر التقليدية للطاقة، من قبيل الطاقة الكهرمائية وأنواع الوقود الأحفوري، التي يتطلب تطويرها استثمارات ضخمة.

٢٦- وتساءل خبير عن الطريقة المثلى لإيجاد توازن بين تغير المناخ ومتطلبات الاستدامة. ولاحظ مشارك من القطاع الخاص أن استهلاك النفط ما انفك ينمو ولن يبلغ مستوى من الاستقرار قبل عام ٢٠٣٠. وأعرب محاورٌ عن اتفاقه مع المتحدث السابق ومضى يقول إن الاستهلاك تحرّكه بالأساس بلدان كالصين والهند، الأمر الذي يطرح تساؤلات حول الكيفية التي يمكن بها التخفيف من حدة المشكلة التي تطرحها انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بزيادة إنتاج النفط الخام واستهلاكه. واقترح اعتماد مزيج من التكنولوجيات والسياسات يوفر حلاً ناجعاً للمشكلة، وأكد الحاجة إلى أن يعمل المجتمع الدولي على تعزيز نشر تكنولوجيات الطاقة المتجددة.

٢٧- وأكد خبير آخر أهمية استقرار أسعار النفط وتساءل عن مدى تأثير العقوبات على الأسعار. ورداً على ذلك، أفاد محاور بأن العقوبات قد تنطوي على أثر مزعزع لاستقرار أسعار النفط. وقال محاور آخر إن استقرار أسعار النفط عاملٌ مهم لدفع الاستثمار، ومن ثم لتأمين الإمدادات من المصادر التقليدية للنفط في المستقبل، وبخاصة في نهاية العقد المقبل.

٢٨- وسأل خبير أحدَ المحاورين عن توقعات منظمته بشأن نطاق أسعار النفط الخام في المدى المتوسط (٢٠٢٥-٢٠٣٠). وأفاد بأن بلده يعير اهتماماً خاصاً بهذه المسألة لأنه يعتمد على الصادرات النفطية للحصول على النقد الأجنبي. وأشار إلى الاكتشافات النفطية الجديدة التي سمح بها التقدم العلمي والتكنولوجي؛ فعلى سبيل المثال، لم يكن هناك حديث عن الزيت الحجري قبل ١٥ عاماً، واليوم اكتشفت بلدان عدة في غرب أفريقيا حقولاً للنفط. وتساءل عن مدى تأثير هذه الاكتشافات على أسعار النفط. وقال المحاور، في رده، إن منظمته ليس لديها توقعات رسمية بشأن أسعار النفط ولكنها تتابع التوازنات بين العرض والطلب. وأفاد بأنه يتوقع، مع ذلك، زيادة كبيرة في استعمال السيارات الكهربائية خلال العقود القليلة المقبلة، وهو ما سيفضي إلى ارتفاع هام في حصة السيارات الكهربائية في الاقتصادات المتقدمة. وحسب التقديرات الواردة في *World Oil Outlook 2018* (*توقعات قطاع النفط في العالم لعام ٢٠١٨*)، الصادر عن منظمة البلدان المصدرة للنفط، يُتوقَّع أن يبلغ مجموع أسطول المركبات ٢,٤ مليار مركبة بحلول عام ٢٠٤٠، وأن حصة السيارات الكهربائية ستكون ١٣ في المائة من مجموع الأسطول.

٢٩- وأشار ممثل عن القطاع الخاص إلى أن النفط له استخدامات مختلفة، منها المشتقات واللدائن والقار، مؤكداً أن هذه الموارد ستظل ضرورية للاستخدامات الصناعية. وتساءل خبير عن مختلف الصناعات التحويلية وآفاق تطويرها. وحث الأونكتاد على بحث مختلف استخدامات النفط الخام والاستثمارات في الصناعات ذات الصلة.

جيم- إدارة مخاطر أسعار السلع الأساسية في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية (البند ٤ من جدول الأعمال)

١- التحوط في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية

٣٠- شارك خبراء في حلقة نقاش حول التحوّط في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. وكان الفريق مكوناً من ممثلين عن الكيانات التالية: جامعة بوردو، فرنسا؛ ومجلس الحبوب الدولي، لندن؛ ومكتب خاص للخدمات الاستشارية، سويسرا؛ ومركز دراسات التنمية بجامعة كمبريدج، المملكة المتحدة؛ ومجموعة كارفور (Carrefour)، فرنسا؛ ومركز التجارة الدولية، سويسرا.

٣١- وركزت المناقشة على النهوج المتبعة للتخفيف من المخاطر المتصلة بالسلع الأساسية والحد منها. فتقلب الأسعار مصدر خطر رئيسي بالنسبة لحكومات البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، ولمنتجي وتجار ومصدري السلع الأساسية أيضاً. وتزداد عملية التخطيط المالي تعقيداً بسبب حالة عدم اليقين التي تحوم حول الإيرادات والعائدات في المستقبل والتي تمثل خطراً على استمرار البرامج الإنمائية العامة. وشملت المبادرات السابقة الرامية إلى الحد من التقلبات في أسواق السلع الأساسية اتفاقات دولية بشأن السلع الأساسية تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار من خلال مجموعة من التدخلات لتنظيم حصص التصدير والمخزونات الاحتياطية. ثمّ أُلغِيت هذه الاتفاقات أو أُنهي العمل بها في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي تماشياً مع الاتجاه العالمي الجديد نحو تحرير الأسواق. وفي الفترة الأخيرة، لجأ بعض مصدري ومستوردي السلع الأساسية إلى المشتقات للتكيف مع تقلبات أسعار السلع الأساسية في المدى القصير. وهناك قضية أساسية لا تزال عالقة، هي التوزيع غير العادل للمخاطر على طول سلسلة قيمة السلع الأساسية. وأُشير بوجه الخصوص إلى أن صغار المنتجين، كالمزارعين الصغار، يتحملون قسطاً غير متناسب من المخاطر رغم قدراتهم المحدودة على التعاطي مع تقلبات الأسواق والصدمات في الأسعار.

٣٢- وقال عدة محاورين إن الفاعلين التجاريين يمكنهم استخدام عدة مشتقات لتغطية المخاطر التي تنطوي عليها التزاماتهم، وذلك بالإضافة إلى إمكانية الاستعانة بأسواق العمليات الآنية للسلع الأساسية (أي أسواق الدفع نقداً). وتشمل هذه المشتقات الصكوك النموذجية المتداولة في البورصات، من قبيل العقود الآجلة، والخيارات التي تستند إليها، والصكوك المتداولة عن طريق السماسرة من قبيل عقود البيع الآجل او المبادلة بين النظراء. ورغم أن المشتقات تمثل أدوات إضافية لإدارة المخاطر، أشار محاور إلى أن درجة تعقيد هذه الصكوك والأسواق تجعل من الصعب استخدامها استخداماً فعالاً. ولما كان الغرض منها هو إضافة السيولة، فإن أسواق المشتقات ستجذب بالضرورة المستثمرين الماليين، بمن في ذلك المضاربون، وتعتمد على

مساهمتهم. وعلى سبيل المثال، أفاد محاور بأن نسبة ١ في المائة فقط من المداولات في بورصة لندن للمعادن تُترجم إلى عملية تسليم فعلي. وأفضت عملية الأمولة هذه إلى الخلط بين الأهداف المالية والأهداف التجارية، الأمر الذي زاد من تعقيد أي جهد يرمي إلى التحوط من المخاطر المرتبطة بالعمليات الآنية والمخاطر المرتبطة بالمشتقات المستخدَمة. ويقتضي استخدام المشتقات للتحوط من المخاطر المتصلة بالالتزامات التجارية خبرة متخصصة وإمكانية الحصول على معلومات شاملة آنية تتعلق بالسوق، وموارد مالية ضخمة. وقليلة هي الحكومات التي تستخدم المشتقات بنجاح للتحوط من تعرض عائداتها للمخاطر المرتبطة بالأسعار. وعلى سبيل المثال، اتخذت حكومة المكسيك خيارات للتحوط من خطر تقلب سعر صادراتها من النفط. غير أن شروط القبول لإعداد عملية فعالة للتحوط من المخاطر غالباً ما تكون بعيدة المنال بالنسبة للحكومات، والمؤسسات المملوكة للدولة، والشركات في البلدان النامية.

٣٣- وسلّط محاوران الضوء على أهمية الشفافية وتوافر المعلومات المتعلقة بالأسواق. وعلى سبيل المثال، غالباً ما تكون أسعار العقود الآجلة متاحة بيسر من خلال تسعيرات بورصات السلع الأساسية، في حين يصعب الحصول على سعر الحاضر لعدد كبير من السلع الأساسية. وأوضح محاورٌ الدور الذي يضطلع به مجلس الحبوب الدولي في زيادة شفافية أسواق الذرة والأرز وفول الصويا. وأفاد بأن نشر المعلومات المتعلقة بالأسواق، بما في ذلك بيانات عن الإنتاج والتجارة والأسعار، يمكن أن يساعد في تحقيق استقرار الأسعار. وأشار أيضاً إلى الاهتمام المتزايد من جانب المستهلكين بمسألة الشفافية، ولا سيما فيما يتعلق بالمنتجات الغذائية. وفي هذا السياق، أشار محاور إلى أن تقنية سلسلة السجلات يمكن أن تحسّن عملية اقتفاء أثر المنتجات الغذائية، ومن ثم تحد من المخاطر المرتبطة بنوعية المنتجات.

٣٤- وقال آخرون إن صناديق الثروة السيادية المتصلة بالسلع الأساسية تؤدي دوراً في التصدي لتقلب الإيرادات والنفقات العامة. فقد أنشأ عدد كبير من البلدان المصدرة للسلع الأساسية، بما في ذلك بلدان نامية معتمدة على السلع الأساسية، مثل هذه الصناديق التي تخدم أغراضاً عدة. وتعمل صناديق تثبيت الأسعار بمثابة أداة للتحوط المالي وتدعم تنفيذ السياسات المالية المصممة لمواجهة التقلبات الدورية، في حين توفر صناديق الادخار وسيلة لتنويع الموجودات ونقل الثروة من السلع الأساسية إلى الأجيال القادمة. ومع ذلك، أفاد محاور بأن صناديق الثروة السيادية المتصلة بالسلع الأساسية لا تكون فعالة إلا إذا اقترنت بإدارة قوية وقواعد واضحة فيما يتعلق باستخدام الموجودات المتراكمة.

٣٥- وقال محاور إن منظمته تأخذ بنهج يسمَّى "التحالفات من أجل العمل" يهدف إلى الحد من المخاطر المتصلة بقطاعات السلع الأساسية وتقاسمها. ويقوم هذا النهج على الجمع بين المشترين والبائعين والتجار والمستهلكين ومساعدتهم على إيجاد حلول تعاونية للمخاطر التي يواجهون. وأفاد بأن العلاقات التي تفرزها هذه التحالفات في المدى البعيد تعزز الثقة وتخفف عبء المخاطر الذي يقع على عاتق مختلف الجهات المعنية ويعزز قدرة القطاع على الاستجابة بصورة جماعية للمعايير التي يتوقعها المستهلكون، من قبيل إمكانية اقتفاء الأثر والقدرة على التنبؤ بالإمدادات، أو المحافظة على البيئة.

٣٦- وعلى صعيد الاقتصاد الكلي، تتمثل الاستراتيجية المثلى للحد من المخاطر في المدى البعيد في اتباع سياسة متناسقة تراعي السياق المحلي. ودعماً لهذا الجهد، عرض محاور أداة

تشخيص تساعد على تقييم مدى تأثر بلد ما بتقلب أسعار السلع الأساسية بالاستناد إلى عدد من المؤشرات، بما في ذلك وفرة الموارد وحصة صادرات المعادن في مجموع الصادرات وفي إيرادات الحكومة. وتعكس الصورة الدقيقة التي أفرزتها الأداة التشخيصية هذه ثغرة في السياسات العامة تبرز الحاجة إلى تنويع الصادرات. واستناداً إلى هذا التحليل، أُوصِيَ بأن تتجنب البلدان المعتمدة على السلع الأساسية التوجيهات التقليدية في مجال إدارة الإيرادات، التي تركز على الاستقرار المالي، لأنها لا تعالج الأسباب الجذرية للاعتماد على السلع الأساسية. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن تخصص البلدان حصة من إيراداتها من الموارد لزيادة الطاقة الإنتاجية وتنويع الاقتصاد، مثلاً عن طريق الاستثمار في البنى التحتية والأصول المنتجة، وكذلك برامج التعليم والتدريب والصحة.

٢- استراتيجيات إدارة أسعار السلع الأساسية: دراسات حالات

٣٧- استُهلَّت حلقة نقاش حول استراتيجيات إدارة أسعار السلع الأساسية بعروض قدمها ممثلو البعثة الدائمة لبوتسوانا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، والبعثة الدائمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، ووزارة الاقتصاد والتخطيط في المملكة العربية السعودية، وجامعة غرب اسكتلندا، والصندوق المشترك للسلع الأساسية.

٣٨- وقال أحد المحاورين إن التشريع الجاري المنظم لقطاع المعادن في بوتسوانا، وهو قانون المناجم والمعادن (١٩٩٩)، ما زال يعتمد على قانون ملكية المعادن في الأقاليم القبلية (١٩٦٨). وتتمثل الأهداف الأربعة الواردة في قانون المناجم والمعادن (١٩٩٩) في الآتي: تحقيق أقصى قدر من الفوائد الاقتصادية للقطاع الخاص، وتهيئة بيئة تنافسية للصناعات الاستخراجية، وتوسيع الروابط مع باقي القطاعات الاقتصادية، وتعزيز القدرات المحلية في صناعة الماس. وقد سمح الإطار التشريعي القائم بالتفاوض على جميع العقود المتعلقة بتعدين الماس وتحويل الإيرادات ذات الصلة لصندوق ثروة سيادي. وأُنشئت أيضاً شركة مشتركة بين القطاعين العام والخاص لاستكشاف فرص جديدة في قطاع التعدين.

٣٩- وقال محاورٌ آخر، في معرض تقديم الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إن بلده يملك ثروة معدنية ضخمة. غير أن هذا الواقع لم يستفد منه السكان؛ بل على العكس من ذلك، فقد تسببت هذه الثروة في نشوب النزاعات. زد على ذلك أن الموارد الطبيعية تُصدَّر كمواد خام دون معالجة، الأمر الذي لا يساعد في تهيئة الأوضاع المواتية للتنويع الاقتصادي. ويهدف التشريع الجديد الذي اعتُمد في عام ٢٠١٨، بعد تنقيح قانون التعدين لعام ٢٠٠٢، إلى زيادة إيرادات الحكومة ومشاركة السكان المحليين في سلسلة قيمة المعادن. وأعقبت عملية التنقيح سلسلة من المشاورات وأفضت إلى اعتماد لوائح أكثر صرامة في مجال الاستثمار بترفيع معدلات الإتاوة وتشديد العقوبات المفروضة على المستثمرين الذين لا يمتثلون اللوائح.

٤٠- وأفاد محاورٌ آخر بأن استراتيجية النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية تهدف إلى وضع حد لحالة عدم اليقين التي تحوم حول أسعار النفط – فالواقع الجديد يتطلب إجراءات تصحيحية جديدة. وأكد وجود ارتباط إيجابي بين الطلب على النفط وإنتاجه وبين الناتج المحلي الإجمالي، مشيراً إلى أن النفط لا يزال يمثل نوع الوقود المهيمن في مختلف أرجاء العالم، ويسهم في النمو وفي تكوين رأس المال. وأشار إلى التطورات التي طرأت على استراتيجية المملكة ورؤيتها في

السنوات الأخيرة نتيجة الشواغل البيئية الناشئة والهدف المتمثل في زيادة حصة المملكة في الطاقة المتجددة. وأشار إلى أن البلد بدأ مرحلة انتقالية تتخللها أوضاع مواتية وأخرى غير مواتية. واختتم بالقول إن المحددات الأساسية للاقتصاد الكلي أبقت على جاهزية البلد للتكيف مع الواقع الجديد، في حين شكل العنصر الديمغرافي محركاً للنمو الاقتصادي الإيجابي.

٤١- وأقام محاورٌ مقارنة بين كوت ديفوار وإثيوبيا في مجال التحكم في تقلب الأسعار في قطاع البن. ففي كوت ديفوار، حيث يشجع المجلس المعني بالبن – الكاكاو عمليات البيع الآجل بالمزاد العلني، سُجل اتجاه تصاعدي في تكاليف المعاملات واتجاه نزولي في أسعار المنتجين. أما في إثيوبيا، حيث توفر بورصة السلع الأساسية الإثيوبية موقعاً مركزياً للتداول الإلكتروني الفوري، فقد سُجل اتجاه نزولي عام في تكاليف المعاملات واتجاه تصاعدي في أسعار المنتجين منذ بدء تنفيذ نظام التداول الجديد. وقُدمت التوصيات الرئيسية التالية في مجال السياسة العامة: العمل بنظام تداول العقود الآجلة لتعزيز الشفافية في إثيوبيا؛ وتضمين العقود أحكاماً تتعلق بالتحوط؛ وتوفير مرافق للتخزين من خلال التعاونيات؛ وتقاسم الممارسات الفضلى بين البلدان، من قبيل سياسة "إنهاء حالات العجز" المتبعة في إثيوبيا.

٤٢- وأفاد محاورٌ آخر بأن تدخل الحكومة لمعالجة تقلبات أسعار السلع الأساسية لا يشكل دائماً إجراءً مستصوباً أو فعالاً من حيث الكلفة. فبينما تشير التقديرات إلى أن المكاسب الاجتماعية التي قد تتحقق لمنتجي البن من خلال القضاء على تقلب الأسعار يمكن أن تكون ذات شأن في الهند، تكاد تكون هذه المكاسب منعدمة في إثيوبيا. وتتمثل التوصية الرئيسية المتعلقة بالسياسة العامة في الأخذ بالنُهُج القائمة على السوق، كالنُّهُج التي تتبعها بورصة السلع الأساسية الإثيوبية، باعتبارها سبيلاً أفضل للمضي قدماً بالمقارنة مع تدخلات الحكومة الرامية إلى التخفيف من حدة تقلبات الأسعار.

٤٣- وبيّن محاورٌ آخر كيف أن الصندوق المشترك للسلع الأساسية يدعم منتجي السلع الأساسية من خلال الاستثمار المؤثر. ويموّل الصندوق المشاريع بالاستناد إلى مجموعة من الآثار الإنمائية القابلة للقياس، ونماذج مجدية اقتصادياً، ومعدلات عوائد مالية مستدامة. وأفاد بأن أنشطة الصندوق تشمل مجالات جديدة من قبيل الابتكار، والبعد الجنساني، والاستدامة، والتمويل الميسور، وصكوكاً جديدة أيضاً من قبيل السندات ذات التأثير الاجتماعي والإنمائي، والتمويل الاستثماري المؤثر.

٤٤- وتساءل خبيران عما إذا كان النقص المزعوم في المشاريع المموَّلة من الصندوق يُعزى إلى عدم كفاية الموارد أم إلى العدد المحدود للجهات التي تطلب التمويل. وأفاد المحاور بأن النقص في المشاريع لا يصدق على الصندوق بشكل خاص، بل يصح على الاستثمار المؤثر على نطاق العالم، حسب ما تفيد به تقديرات الشبكة العالمية للاستثمار المؤثر.

٤٥- وتساءل خبير عما إذا كانت التغييرات التي أُدخلت على نموذج التمويل الخاص بالصندوق هي التي قلّصت جاذبيته. ورداً على هذا السؤال، أفاد المحاور بأن البلدان الأعضاء قررت بتوافق الآراء إعادة توجيه جهودها نحو القروض لأن المنح لا تستوفي شرط الاستدامة ومن ثم فهي لا تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. وأضاف بالقول إن الصندوق طلب التوجيه من الأونكتاد لتحديد السياسات الإنمائية المناسبة لمستقبل قطاع السلع الأساسية ودعا الدول

الأعضاء إلى أن تساهم في النقاش في اجتماع الذكرى السنوية الثلاثين للصندوق المقرر عقده في لاهاي، هولندا، في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

٤٦- وسأل خبير آخر عما إذا كان سبب الاتجاه التصاعدي لتكاليف المعاملات في قطاع البن في كوت ديفوار يُعزى حصراً إلى الوسطاء. ورداً على السؤال، أفاد أحد المحاورين بأن عوامل أخرى عديدة ساهمت في ذلك، ومنها عدم كفاية مرافق التخزين والبنى التحتية للنقل.

٤٧- وتساءل خبير آخر عما إذا كان للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أثرٌ على تقلب أسعار السلع الأساسية. وأفاد ثلاثة محاورين، في ردهم على السؤال، بأن زيادة التكامل من شأنها أن تتيح فرصاً للنهوض بالأعمال التجارية وتعزز قدرة بلدان المنطقة على التعاطي مع تقلب أسعار السلع الأساسية.

٤٨- ورداً على سؤال آخر- هو ما إذا كان ممكناً تحديد أسعار السلع الأساسية في أفريقيا - أفادت أمانة الأونكتاد بأن المكان الذي توجد به المؤسسة لا يحل مشكلة تقلب أسعار الإنتاج، وساقت مثال أسعار الشاي التي تُحدَّد في مومباسا، في كينيا.

٤٩- وأفاد خبير بأن خلاصة وافية لأفضل الممارسات في مجال الإدارة الناجحة للمخاطر يمكن أن توفر أداةً مفيدة، في حين اقترح خبير آخر تصميم مصفوفة للصكوك المالية لاستخدامها في إدارة المخاطر والتخفيف من حدة تقلبات الأسعار.

٥٠- وشدد خبيران على أهمية الاستثمار في الحلقات الأخيرة في سلسلة قيمة السلع الأساسية واعترضا على الفكرة التي مفادها أن المكاسب التي يمكن تحقيقها من عمليات التجهيز المحلية ليست مسألة بديهية. فحسب أمانة الأونكتاد، من المهم دفع الاستهلاك المحلي والاستثمار في العلامات التجارية المحلية والتسويق المحلي، ومن الأمثلة الجيدة على ذلك شركة مقاهي كالدي في إثيوبيا.

٥١- وتلخيصاً للمناقشة، قالت مديرة شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية إن أحد الأسباب الرئيسية لوجود الأونكتاد هو مكافحة الفقر، مثلاً عن طريق زيادة صادرات أقل البلدان نمواً التي يعتمد معظمها على السلع الأساسية. وأكدت أن هذه السلع تشكل الأساس لاقتصاد معظم البلدان النامية وتتسم بأهمية حاسمة لتغيير ديناميات هذه البلدان، بما في ذلك ديناميات أقل البلدان نمواً. فالهياكل ما زالت تعتمد بدرجة كبيرة على السلع الأساسية وعلى الآليات التقليدية للاستغلال والتوزيع. وبوجه عام، انخفضت أسعار السلع الأساسية في عام ٢٠١٨، وشكل هذا الانخفاض ضغطاً إضافياً على البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية والأسر المعيشية التي تنتج هذه السلع. وهذا من شأنه أن يزيد من مواطن ضعف هذه البلدان إزاء صدمات الأسعار. ونتيجة لذلك، ستزداد إدارة المخاطر المتصلة بأسعار السلع الأساسية أهميةً باعتبارها وسيلة للتصدي للتقلبات.

٥٢- وأفادت بأن التنويع الاقتصادي يشكل عنصراً رئيسياً. وأكدت الحاجة إلى التنويع داخل القطاع وخارجه وإنشاء روابط مع الاقتصاد برمته. وتحقيقاً لذلك، لا بد من إيجاد تمويل إضافي. وأشارت إلى أن نماذج التمويل المختلط حققت نتائج متواضعة، وبخاصة في منطقة الكاريبي، لأن صغار المزارعين لا يستفيدون من وفورات الحجم ولأنه من الصعب إيجاد تمويلات مماثلة. ويمكن أن تشكل الشراكات بين القطاعين العام والخاص أداة فعالة. وأكدت أيضاً أهمية

العلامات التجارية، معتبرةً أن العلامة التجارية التي ترتبط بمنتج ما يمكن أن تغير قيمته. وقالت إنه قد يكون من المجدي تحليل أثر الثورة الصناعية الرابعة على السلع الأساسية والأسواق والتوزيع. واقترحت أيضاً النظر في إمكانية إنشاء بورصة أفريقية للسلع الأساسية وبحث آثارها الممكنة معتبرةً أن بورصة موحدة بين البلدان الأفريقية أجدى وأنفع من البورصات الصغيرة الموجودة في كل قطر. وينبغي أيضاً دراسة أثر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على التجارة الأقاليمية والسلع الأساسية، بالتوازي مع بحث أثر تغير المناخ على حركة السلع الأساسية. واختتمت كلامها قائلةً إن من المهم الأخذ بنهج قائم على الممارسات الفضلى إزاء التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي لأن ذلك سيعود بالفائدة على البلدان النامية، ولاسيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية.

ثانياً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٥٣- انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالسلع الأساسية والتنمية، في جلسته العامة الافتتاحية في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩، السيدة ماريا تيريزا ت. ألموجويلا (الفلبين) رئيسةً له والسيد جوتو دي توس (الكاميرون) نائباً للرئيسة - مقرراً.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٥٤- أقر اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، جدول الأعمال المؤقت للدورة (TD/B/C.I/MEM.2/44). وبالتالي كان جدول الأعمال كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- التطورات الأخيرة في أسواق السلع الأساسية والتحديات المطروحة والفرص المتاحة في هذه الأسواق

٤- إدارة مخاطر أسعار السلع الأساسية في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية

٥- اعتماد تقرير الاجتماع

جيم- نتائج الدورة

٥٥- اتفق اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، على أن تتولى الرئيسة تلخيص المناقشات.

دال- اعتماد تقرير الاجتماع

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٥٦- أذن فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً المعقودة في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩، لنائب الرئيسة - المقرر باستكمال التقرير بعد اختتام الدورة.

المرفق

الحضور*

١- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي	عمان
أرمينيا	غابون
إسبانيا	غواتيمالا
أفغانستان	الفلبين
إكوادور	كوت ديفوار
أوغندا	الكونغو
أوكرانيا	كينيا
بنما	لبنان
بوتسوانا	مالي
بوركينا فاسو	مدغشقر
توغو	مصر
تونس	المغرب
الجزائر	ملاوي
الجمهورية العربية السورية	المملكة العربية السعودية
جمهورية الكونغو الديمقراطية	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	منغوليا
دولة فلسطين	موزامبيق
زامبيا	نيبال
سري لانكا	النيجر
سيراليون	نيجيريا
الصين	اليمن

٢- وحضر الدورة ممثلو المنظمات الحكومية الدولية التالية:

مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ
الصندوق المشترك للسلع الأساسية
مجلس الحبوب الدولي
منظمة التعاون الإسلامي
مركز الجنوب

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/C.I/MEM.2/INF.11.

٣- وحضر الدورة ممثلون عن جهاز الأمم المتحدة أو هيئتها أو برنامجها التالي:

مركز التجارة الدولية

٤- وحضر الدورة ممثلو الوكالات المتخصصة أو المنظمات ذات الصلة التالية:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية